الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

RÉPUBLIQUE ALGERIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

MINISTÈRE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

جامعة إبن خلدون تيارت

UNIVERSITE IBEN KHALDOUNE TIARET

كلية الحقوق والعلوم السياسية

FACULTE DE DROIT ET DES SCIENCES POLITIQUES

قسم الحقوق

DÉPARTEMENT DE DROIT

مطبوعة بيداغوجية بعنوان:

مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية والإدارية

محاضرات ألقيت على طلبة السنة الأولى ماستر تخصص قانون خاص في مقياس منهجية البحث العلمي

من إعداد الدكتورة:

شيباني مختارية

السنة الجامعية 2026/2025

مقدمة:

يعتبر موضوع مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية والإدارية أحد أهم محاور مقياس المنهجية القانونية، ذو طابع نظري وقانوني في نفس الوقت،[1] لأنه موضوع يقترن بعملية اعداد البحوث العلمية والدراســـات القانونية، وبالرجوع الى علم المناهج نجده يحتوي على العديد من المناهج العلمية التي يتم اعتماد بعضـــها دون البعض الآخر تبعا لموضوع الدراسة والبحث، بالإضافة الى العديد من الأساليب والأدوات العلمية الأخرى.

حيث يعتمد الباحث أو الطالب أثناء قيامه بالبحوث العلمية الأكاديمية، خلال مساره العلمي سـواء في مرحلة الليسـانس أو الماسـتر وأثناء اعداد مذكرة التخرج على الاسـتعانة بمناهج البحث العلمي وفقا لطبيعة الدراســة ونوعها وصــفية، تاريخية، مقارنة، أو تحليلية وهكذا، فالباحث تبعا لعنوان البحث العلمي والاشـــكالية المطروحة، يحدد المنهج العلمي المعتمد، أو مجموعة من المناهج العلمية منها المنهج الرئيس والمناهج الأخرى على سبيل الاسـتئناس[2]، والاشـكال الذي يمكن طرحه ماهي المناهج العلمية الأكثر تطبيقا في العلوم القانونية والإدارية.

وللإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم هذه الدراسة الى المحاور التالية:

[1] –مجدوب لامية، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الأولى جذع مشترك في مقياس المنهجية، السنة الجامعية 2020–2021، ص1.

[2] –عبد المجيد لخذاري، منهجية البحث العلمي القانوني، منشورات دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة 2020، ص 9.

- **المحور الأول: مفهوم مناهج البحث العلمي**
- **المحور الثاني: المهج الوصفي**
- **المحور الثالث: المنهج التحليلي**
- **المحور الرابع: المنهج المقارن**
- **المحور الخامس: المنهج التاريخي**
- **المحور السادس: المنهج الاستدلالي.**
- **المحور السابع: المنهج التجريبي**
- **المحور الثامن: المنهج الجدلي**

المحور الأول: مفهوم مناهج البحث العلمي

نتطرق في هذا المحور الى مفهوم البحث العلمي، وتصنيفات مناهج البحث العلمي، ثم أهمية مناهج البحث العلمي.

أولا: تعريف مناهج البحث العلمي

لدراسة أي بحث علمي أو دراسة قانونية فان قضية مناهج البحث العلمي تعتبر مسألة أصلية وأولية، ولكي نوضح مفهوم مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية والإدارية لابد من تعريفه والتفرقة بينه وبين بعض المصطلحات المشابهة له كمصطلح علم المناهج، وهذا ما سيأتي توضيحه في العناصر التالية:

ولتعريف مصطلح البحث العلمي تعريفا شاملا لابد من التطرق الى تعريفه لغة ثم اصطلاحا

1-التعريف اللغوي:

مناهج البحث العلمي كلمة مركبة من ثلاث مصطلحات كمايلي، منهج، بحث، وعلم وبالرجوع الى معانيها اللغوية نجد تعريفها كمايلي:

منهج: المنهجية مصـــدر مؤنث للفعل الماضـــي نهج، ينهج، نهجا ومنهاجا[1]، وهي لفظ مبتدع أصلها النهج، ومنها قوله تعالى:" لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا"[2]، أي طريقا واضحا في الدين يمشون عليه، ولقد اتفق المفسرون على شرحها بمعنى الطريق الواضح البين.

البحث لغة: طلبك الشيء في التراب، وقيل إن تسأل عن شيء وتستخبر، واستبحث عن الخبر أي سأل عنه، وتبحثن عن الشيء فتشت عنه، [3]فالبحث يعني التنقيب والتحري والتفتيش وتجميع الشيء.

العلم: يعني إدراك الشيء بحقيقته، يعني اليقين والمعرفة.

ويقصـد بالعلم كذلك المعرفة المنسـقة، التي تنشـأ عن الملاحظة والدراسـة والتجريب والتي تتم بهدف تحديد أصـول وطبيعة ما تم دراسـته[4]، كما يقصـد بالعلم معرفة الشـيء معرفة جيدة أو المقدرة على اتقان فن من الفنون[5].

2-التعريف الاصطلاحي:

عرف محمود بدوي المنهج على أنه: «مجموعة القواعد التي يســـتعملها الباحث لتفســـير ظاهرة معينة بهدف الوصـــول الى الحقيقة العلمية أو أنه الطريق المؤدي الى

---

[1] مجدوب لامية، المرجع السابق، ص2.

[2] الآية 48، من سورة المائدة.

[3] بلخير سديد، منهجية البحث العلمي وأصالتها عند المسلمين، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص100-101.

[4] ناجي عبد النور، منهجية البحث السياسي، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 23.

[5] مجدوب لامية، المرجع السابق، ص3.

الكشـف عن الحقيقة في العلوم بواسـطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سـير العقل وتحديد عملياته، حتى يصل الى نتيجة معلومة"[1]

ويقصد بالمنهجية العلمية: "الطريقة العقلانية المنضبطة لتلقي المعارف"

وعرفت أيضـا أنها:" فن التنظيم الصـحيح للأفكار العديدة إما من أجل الكشـف عن الحقيقة، حين نكون جاهلين بها، أو من أجل البرهنة بها لآخرين حين نكون عارفين بها.[2]

ويعرف رأي آخر المنهج على أنـه منظـار فلكي يبرز مـا كـان يلفـت من العين المجردة.[3]

وعرفت بأنها الطريق المؤدي الى الكشـف عن الحقيقة في العلوم بواسـطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل الى نتيجة معلومة.[4]

من خلال هـذه التعـاريف يمكن تعريف المنهجيـة العلميـة على أنهـا مجموعـة من القواعد أو الإجراءات أو الخطوات، أو هي سلسلة من الأفكار والعمليات من أجل الكشف عن الحقيقة أو الوصول الى العلم أو المعرفة العلمية.[5]

---

[1] عبد الجليل طوهير وبلال عثمان، مناهج البحث العلمي وطرق الاختيار، مجلة رؤى في الآداب والعلوم الإنسانية، ص 23.

[2] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2009، ص 103.

[3] طفياني مخطارية وقاصدي فايزة، المنهجية في العلوم القانونية والإدارية، مجموعة ثري فريندز للنشر والتوزيع، القاهرة، سنة 2022، ص6.

[4] منال حمادي، مناهج وأساليب البحث العلمي وطرق اعداد البحوث، أمجد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014، ص23.

[5] مجدوب لامية، المرجع السابق، ص 3.

أما عن تعريف البحث العلمي اصطلاحا أو فقها فقد عرف بأنه:" عملية الاستقصاء المنظم والدقيق، يقوم به الباحث بغر ض اكتشـــاف معلومات وعلاقات جديدة، أو تحليل وتفسير معلومات موجودة من قبل وتطويرها من أجل إيجاد حلول لمشكلات قائمة، وذلك باتباع أساليب ومناهج علمية[1]، فعملية البحث هي مادة أولية للمحتوى الذي ينظمه المنهج للوصول الى نتائج.[2]

أما عن تعريف البحث العلمي في مجال العلوم القانونية والإدارية بمختلف فروعها وتخصـــصـــاتها أو ما يعرف بالبحث العلمي القانوني فهو فن بقدر ما هو علم ومن بين التعاريف المقدمة مايلي:

هو دراسة موضوع قانوني أو نقطة قانونية معينة من مختلف الجوانب العلمية التي تتصل بهذا الموضوع أو هذه النقطة عن طريق التحليل العلمي الدقيق لأحداث المعلومات المتجمعة حولها وعرضـها بصـورة رد واضـح على جميع الاسـتفهامات والحاجات لحل مشكلة من المشاكل المطروحة".

وعرف أيضـــا بأنه:" التنقيب عن الحقائق والمعارف القانونية في إطار موضـــوعي وفي نطاق منهج علمي وفحص هذه المعلومات، والتدقيق فيها وعرضها عرضا متكاملا.[3]

[1] عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص 18 وما بعدها.

[2] حورية لبشري و علي مراح، الشامل في منهجية البحث العلمي، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص37.

[3] مجدوب لامية، المرجع السابق، ص 4.

ومنه يمكن القول أن البحث العلمي هو عملية التقصـــي أو البحث أو التحري عن الحقيقة أو المعرفة العلمية وفقا لمنهج علمي معين أو أكثر.

ثانيا: تصنيفات مناهج البحث العلمي

تتنوع مناهج البحث العلمي تبعا لتنوع وتباين مفاهيم البحث العلمي، فالبعض يتبنى مناهج نموذجية رئيسية وأخرى جزئية متفرعة عنها والبعض يخلط بينها وبين أدوات البحث العلمي، ومن أهم التصنيفات التي ذكرها المؤلفون نجد:

1 **تصنيف هويتني whitney:**

يري هويتني أن المنهج يرتبط بالعمليات العقلية نفســـها، اللازمة لحل مشـــكلة من المشـــاكل، ولقد وضـــع تصـــنيفات للمناهج على النحو التالي: المنهج الوصـــفي، المنهج التاريخي، المنهج التجريبي، المنهج الفلســفي، البحث التنبئي، البحث الاجتماعي، والبحث الإبداعي.

2-**تصنيف ماركيز marquis:**

وضـع ستة أنواع للمناج وهي: المنهج الأنثروبولوجي، المنهج الفلسفي، منهج دراسة الحالة، المنهج التاريخي، المسح، المنهج التجريبي[1].

[1] رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي أساسياته وممارساته العلمية، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، 2000، ص 148.

3-تصنيف جود وسكيتر good and scotes

وقد صـنفها الى سـتة مناهج: المنهج التاريخي، المنهج الوصـفي، المنهج التجريبي، منهج دراسة حالة، والدراسات الاكلينيكية ودراسات النمو والتطور والوراثة. [1]

ثالثا: مفهوم علم المناهج

حقيقة هناك تشــابه وتداخل كبير وواضــح بين مناهج البحث العلمي وعلم المناهج، ولكن بالرجوع الى مفهوم كل منهما نجد غالبية الفقهاء يفرقون بينهم ويضــعون لكل منهما قواعده ومبادئه. [2]

وقد عرف علم المنـاهج بـأنـه:" ذلـك العلم الـذي يبحـث في منـاهج البحـث العلمي والطرق العلمية التي يكتشـفها ويسـتخدمها الباحثون من أجل المقارنة الحقيقية، فهو سـبب خاص ومادي، وعليه فان علم المناهج يبحث في مختلف أنواع المناهج العلمية إضــــافة الى الطرق والأســاليب العلمية الأخرى، فهو أوســع وأكبر من مناهج البحث العلمي الذي يعد أحد أهم محاوره أو مواضيعه. [3]

---

[1] مجدوب لامية، المرجع السابق، ص5.

[2] أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الكويت، بدون ذكر تاريخ النشر، ص 223.

[3] مجدوب لامية، المرجع السابق، ص 6.

رابعا: أهمية مناهج البحث العلمي

تظهر أهمية المنهج في البحوث العلمية، اذ يعتبر من المسلمات التي يعتمد عليها البحث العلمي، فلا يمكن تصور بحث علمي دون وجود منهج بحث علمي دقيق يتناول دراسة المشكلة، ويحدد أنواعها وأبعادها، وجوانبها، وأسبابها وتأثرها بالظواهر المحيطة بها[1]، حيث تظهر أهمية مناهج البحث العلمي في الجانب التطبيقي للعلوم القانونية والادارية، من خلال انجاز البحوث العلمية على جميع المستويات، كأطروحات الدكتوراه، ومذكرات الماستر، والليسانس، وحتى كتابة وإنجاز الكتب والمقالات العلمية وكتابة محاضرات ومداخلات وغيرها، كما تظهر أهمية مناهج البحث العلمي في التعليق على الأحكام والقرارات القضائية، وتحليل النصوص والمواد القانونية، والاستشارة القانونية واعداد المذكرة الاستخلاصية، فكل دراسة أو بحث لا يمكن إنجازها دون الاعتماد على منهج أو أكثر من مناهج البحث العلمي. [2]

[1] طفياني مخطارية وقاصدي فايزة، المرجع السابق، ص 153.

[2] مجدوب لامية، المرجع السابق، ص 6.

المحور الثاني: المنهج الوصفي

يرتبط المنهج الوصـفي بميدان العلوم الاجتماعية والإنسـانية، ويسـتخدم في دراسـة الأوضاع الراهنة للظواهر من حيث خصائصها وأشكالها والعوامل المؤثرة في ذلك، ويعتمد هذا المنهج على التركيز الدقيق على الوصـف، حيث يصـف ظاهرة معينة اسـتنادا الى وضع حال، ومن خلال ذلك يطرح الباحث مجموعة من الأسئلة:

-ما هو الوضع الحالي لهذه الظاهرة؟

-ما هي العلاقات بين الظاهرة المحددة والظواهر الأخرى؟

-ماهي النتائج المتوقعة لدراسة هذه الظاهرة؟

وتكون الإجابة على هذه الأسـئلة من خلال القيام بعملية جمع الحقائق والبيانات الكمية أو الكيفية عن الظاهرة المدروسة مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيرا كافيا [1].

وعليه سنتناول في هذه الدراسة المنهج الوصفي من خلال تعريفه وخطواته وأساليبه وتطبيقاته في العلوم القانونية والإدارية.

أولا: تعريف المنهج الوصفي

يعرف المنهج الوصفي في مجال العلوم القانونية والإدارية بأنه كل استقصاء ينصب على ظاهرة أو مشـكلة أو مؤسـسـة كما هي في الواقع وذلك بجمع المعلومات والبيانات

[1] عبد المجيد لخداري، المرجع السابق، ص 22.

والحقائق ثم تصـنيفها وتبويبها بقصـد تشـخيصـها وتحديد هياكلها وملامحها ووسـائلها وعلاقاتها بغيرها من المؤسسات. [1]

ويعرف المنهج الوصفي بأنه:" طريقة علمية منظمة لوصف الظاهرة عن طريق جمع وتصـنيف وترتيب وعرض وتحليل وتفسـير وتعليل المعطيات النظرية، والبيانات الميدانية بغية الوصـول الى نتائج علمية، توظف في السـياسـات الاجتماعية، بهدف اصـلاح الأوضاع المجتمعية. [2]

وعرف أيضـا بأنه:" طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم، من أجل الوصـول الى أغراض محددة لوضـعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية أو سكان معينين"[3]، من خلال هذه التعاريف يمكن القول بأن، المنهج الوصـفي هو ذلك المنهج الذي يعتمد على وصـف وذكر خصـائص الظاهرة أو الحادثة أو السـلوك المدروس وصـفا خارجيا ظاهريا سواء بطريقة كمية أو كيفية.

ثانيا: أسس البحوث الوصفية

ترتكز البحوث العلمية التي تعتمد على المنهج الوصـفي على أسـاسـين هما التجريد والتعميم:

[1] عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 114.
[2] مجدوب الامية، المرجع السابق، ص 9
[3] المرجع نفسه، ص 9.

التجريد: إن التجريد عمل علمي يقصـــد به عزل وانتقاء مظاهر معينة من مجتمع كلي، حتى يمكن تمييز خصائص أو صفات ظاهرة تتصف بالتعقيد والتداخل الأمر الذي يمكن الباحث من مراقبة تلك الظواهر على مختلف صورها وحالاتها الطبيعية. [1]

التعميم: يقصد بالتعميم استخلاص أحكام يمكن أن تصدق على مختلف المجموعات أو الفئات المكونة للظاهرة محل البحث متى تم تصنيف هذه الظواهر أو المجموعات على أساس معيار مميز، والتعميم قد يكون شاملا فيسبق بكلمة كل أو جميع أو لا أحد، وقد يكون جزئيا فيسبق بكلمة بعض، أو جزء.[2]

ثالثا: مراحل وخطوات المنهج الوصف

1-تتحدد مراحل المنهج الوصفي كمايلي:

الخطوة الأولى: تحديد المشكلة أو فحص الموقف المطلوب دراسته.

الخطوة الثانية: وضع الفرضيات التي تفسر الظاهرة.

الخطوة الثالثة: تجميع البيانات الكافية عن المشكلة المطلوبة للدراسة.

الخطوة الرابعة: وصـــف الظاهرة أو المشـــكلة التي نلاحظها كما هي لا ينبغي أن تكون.

---

[1] مجدوب لامية، المرجع السابق، ص 9.

[2] رجاء وحيد دويدي، البحث العلمي وأساسياته النظرية وممارسته العملية، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، 2000، ص 191.

الخطوة الخامسة: التنسيق والربط بين البيانات المجمعة

الخطوة السادسة: تحليل وتفسير البيانات المجمعة واكتشاف العلاقات بينها.

الخطوة السابعة: استخلاص النتائج وتحديدها[1]

2-خطوات المنهج الوصفي:

مما سبق تتحدد خطوات المنهج الوصفي كمايلي:

أ-الشعور بالمشكلة البحثية وذلك بتجميع أكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات حولها والتي تساعد في ضبطها.

ب-تحديد الإشكالية التي يريد الباحث دراستها وصياغتها في شكل سؤال أو أكثر.

ج-وضع فرضيات أو مجموعة من الفروض كحلول مبدئية للمشكلة موضوع الدراسة.

د-تحديد أدوات البحث العلمي القانوني والتي يمكن توظيفها للحصول على المعلومات الكافية والجيدة كالملاحظة، والاستبيان، المقابلة والعينة وذلك وفقا لطبيعة إشكالية البحث وفروضه.

[1] عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 115-116.

و- اختيار العينة التي ستجرى عليها الدراسة مع توضيح حجم هذه العينة وكيفية اختيارها أسلوب أو طريقة انتقائها.

هـ- القيام بجمع المعلومات بطريقة منظمة ودقيقة.

ع- استخلاص النتائج وتنظيمها وتصنيفها[1]

رابعا: أساليب المنهج الوصفي

يحتوي المنهج الوصفي على عدة أساليب وأهمها مايلي:

1-منهج الدراسة المسحية:

يعتبر منهج المسح من أكثر المناهج استعمالا في البحوث الوصفية واستنادا الى هذا المنهج فان الباحث يقوم بعملية دراسة شاملة لموضوع بحثه وجمع كل البيانات والمعلومات المتعلقة بهذه الظاهرة من متغيرات قليلة لعدد كبير من الأفراد، وتحليل الوضع الراهن لها في بيئة محددة ووقت محدد، ويطبق هذا الأسلوب في أغلب البحوث من أجل دراسة الوضع الراهن.[2]

[1] مجدوب لامية، المرجع السابق، ص 12.

[2] عبد المجيد لخذاري، المرجع السابق، ص 25.

ويهدف المنهج المسحي يهدف الى مايلي:

1- وصف الظاهرة محل البحث وتشخيصها وتحليلها وجمع البيانات حولها وتقرير حالتها مثلما هي في الوقت الراهن وفي هذا المجال فان الدراسة المسحية تتعلق بالوقت الذي يجري فيه البحث ولا ترتبط بالماضي ولا المستقبل.

2- يقدم الباحث المعايير التي يجب أن تكون الظاهرة وفقها.

3- يقوم الباحث بدراسة الواقع واسقاط ما هو موجود فعلا في المجتمع مع ما ينبغي أن يكون عليه الحال وفق معايير محددة، وفي هذا الإطار فانه يقوم بمقارنة بين الواقع وبين المعايير التي حددها.

4- يقوم الباحث بتقديم اقتراحات وأساليب من أجل الوصول الى ما ينبغي أن تكون عليه الظاهرة استنادا الى المعايير المحددة. [1]

5- يصل الباحث في الأخير الى استخلاص النتائج التي يمكن تطبيقها على الظاهرة محل الدراسة.

[1] المرجع نفسه، ص 26.

وتحتوي الدراسات المسحية على أنواع كثيرة منها:

أ-استخدام الدراسات المسحية في ميدان العلوم القانونية والإدارية:

تستخدم الدراسات المسحية في ميدان العلوم القانونية والإدارية لتجميع المعلومات الأولية اللازمة لاتخاذ القرارات الإدارية حيث بإمكانها تزويد الإدارة بمعلومات عن اتجاهات الموظفين والمساهمين، أو معرفة موقفهم اتجاه قضية، أو موضوع ويكون ذلك عادة باستخدام استمارة الاستقصاء (الاستبيان) كوسيلة أساسية لتجميع المعلومات المطلوبة، فالبحوث المسحية تعتبر وسيلة هامة للحصول على المعلومات اللازمة لعملية التخطيط، وحل المشاكل الإدارية وغيرها، كما تستخدم الدراسات المسحية من طرف الباحث في الشؤون القانونية والإدارية من أجل دراسة موضوع معين، حيث يقوم باستجواب المسؤولين واجراء حوار معهم من أجل أخذ فكرة كاملة عن الموضوع وكتابة التقرير[1].

ب-استخدام البحوث المسحية من طرف الشركات الاقتصادية:

من أجل التعرف على رغبات الجمهور ونوع البضائع التي يرغب في شرائها، كما تستخدم الدراسات المسحية لكي يتمكن رئيس الإدارة من معرفة سلوك الموظفين داخل الإدارة. [2]

[1] عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 118

[2] عبد النور ناجي، المرجع نفسه، ص 118.

ج-استخدام البحوث المسحية لدراسة الرأي العام:

تستخدم الدراسات المسحية من أجل معرفة الرأي العام[1] حول موضوع معين وغالبا ما يتعلق هذا الموضوع بالاستفتاء لقياس الرأي العام في الدول الديمقراطية، ومعرفة الرأي العام في هذه المسائل السياسية له تأثير كبير على السياسة التشريعية والقانونية، خاصة إذا تعلق الأمر بالمسائل السياسية، خاصة في العمليات الانتخابية، كما يمكن اجراء مسح عام للوثائق القانونية كالمواثيق القانونية العامة والخاصة وتوصيات المؤسسات السياسية والعقود الأحكام القضائية، ومثل هذا الوصف يمكن يستخدم لوصف المحتوى وتتبع تطور ممارسة معينة، كما يمكن استخدام المسح لمعرفة رأي الجمهور عن أحدث وموضوعات خاصة، ومن الذي سيفوز في الانتخابات التشريعية. [2]

2-منهج دراسة حالة:

يعتبر منهج دراسة حالة أحد المناهج الوصفية التي تعنى بدراسة وحدة من وحدات المجتمع دراسة تفصيلية من مختلف جوانبها [3] وذلك من أجل الوصول الى تعميمات تنطبق على غيرها من الوحدات، مما يجعل من منهج دراسة حالة يتميز بالتعمق في دراسة وحدة معينة سواء كانت هذه الوحدة فردا أو قبيلة أو قرية أو مؤسسة اجتماعية أو

---

[1] الرأي العام هو مجموع الآراء والأحكام السائدة في المجتمع، والتي تكتسب بصفة الاستقرار والتي قد تختلف في وضوحها ودلالتها، ولكنها تكون صادرة عن اتفاق متبادل بين غالبيتهم، رغم اختلافهم حول ادراكهم لمفهومها، ومبلغ تحقيقها لنفعهم العام ومصلحتهم المشتركة، يرجع في هذا الخصوص، رحيم العزاوي، منهج البحث العلمي، دار دجلة، عمان، الأردن، 2007، ص 99.

[2] عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 119.

[3] رحيم العزاوي، المرجع السابق، ص 102-103.

مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما، من أجل الوصـــول الى جمع البيانات والمعطيات والمعلومات الدقيقة والمفصـلة عن الوضـع القائم المتعلق بالوحدة محل الدراسـة وتاريخها وعلاقتها بالبيئة وتحليل نتائجها بهدف الوصـــول الى تعميمات يمكن تطبيقها على غيرها من الوحدات المتشـــابهة في المجتمع الذي تنتمي اليه هذه الوحدة أو الحالة، غير أنه يشترط أ، تكون الحالة ممثلة للمجتمع الذي يراد الحكم عليه [1].

أ-مميزات منهج دراسة حالة:

-يهدف هذا المنهج الى الحصـــول على معلومات مفصـــلة وشـــاملة عن الحالة المدروسة. [2]

- القيام بدراسة معمقة عن الحالة المدروسة.

- القيام بدراســـة الحالة من حيث متابعة تطورها تاريخيا وحاليا هذا ما يميز منهج دراسة الحالة عن منهج الدراسات المسحية. [3]

[1] عبد المجيد لخذاري، المرجع السابق، ص .30

[2] قاصدي فايزة، دروس ومحاضرات في فلسفة القانون والمناهج العلمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون طبعة، ص 104.

[3] عبد المجيد لخذاري، المرجع السابق، ص 30.

ب-خطوات منهج دراسة الحالة:

يمكن تلخيص خطوات منهج دراسة حالة فيمايلي:

- اختيار الحالات التي تمثل المشكلة المدروسة، باعتبارها حالات نموذجية دقيقة شاملة كافية وليس حالات من الموضوع العام ككل[1].

- جمع المعلومات بدقة، والتأكد من صحتها وصدقها، ثم تنظيمها والتنسيق بين عناصرها.

- القيام بمسايرة الحالة من أجل الوصول الى مختلف التطورات المتعلقة بها.

- وضع الفرضيات، العوامل المسببة للمشكلة.

- الوصول الى استخلاص النتائج المتعلقة بالحالة المدروسة ووضع التعميمات على بقية الحالات الأخرى[2].

ج-استخدام منهج دراسة حالة في مجال العلوم القانونية والإدارية:

على الرغم من أن منهج دراسة حالة يستخدم في علم النفس بصفة أصلية، نظرا لأن هذا علم النفس هو المجال الخصب له، إلا أنه يمكن تطبيق هذا المنهج في مجال العلوم القانونية والإدارية باعتبارها أحد فروع العلوم الإنسانية والسلوكية، وذلك حسب طبيعة

[1] قاصدي فايزة، المرجع السابق، ص 103.

[2] عبد المجيد لخضاري، المرجع السابق، ص 31.

الموضـــوع ومشـــكلة البحث، فيظهر تطبيق هذا المنهج في مجال العلوم الجنائية كعلم الاجرام والعقاب وعلم النفس الجنائي، وغيرها، حيث أنه لمعرفة الأسباب والدوافع الاجرامية في مكان وزمان معينين، يتعين على الباحث الاســتعانة بمنهج دراســة حالة، فنحن الآن بحاجة الى نظريات جديدة تفسر لنا السلوك الاجرامي، خاصة مع ظهور أساليب متطورة للإجرام، للحد من هذا النوع من الاجرام.

كما يستخدم منهج دراسة حالة لدراسة بعض القضايا كقضايا الطلاق، وأسبابها، وكذا ظاهرة الاضراب، البيروقراطية، والتعسف في استعمال السلطة، والبطالة والشركات التجارية، والنمو الاقتصـــادي، وغيرها من المواضـــيع التي لها علاقة بالعلوم القانونية والادارية[1].

د-عيوب منهج دراسة حالة:

- هناك صـــعوبات تتعلق بالباحث نفســـه، إذا ما قام بعملية التفســـير وفقا لميوله الشخصي، ومعتقداته الخاصة.

- التشـكيك في مدى الثقة المنبعثة من الملومات أو البيانات المتحصـل عليها من خلال استخدام هذا الأسلوب وذلك لعدم التفرقة بين دراسة الحالة كمنهج أو كأسلوب من أو آداه من أدوات المنهج الوصفي.

[1] مجدوب لامية، المرجع السابق، ص 15-16.

– تعميم النتائج يتطلب تطابق الحالات المدروسة مع الواقع، وهذا ما يتعارض مع طبيعة العلوم السلوكية ومنها القانون، لأنه يوجد حلات شاذة لا يمكن تعميمها[1].

المحور الثالث: المنهج التحليلي

تستعمل كلمة التحليل كثيرا عند الباحثين وخاصة في مجال الدراسات القانونية لهذا نقوم بدراسته من حيث تعريفه، مراحله، خطواته، وأنواعه، وتطبيقه في العلوم القانونية والإدارية.

أولا: تعريف المنهج التحليلي

التحليل لغة: يقصد به التفكيك والتجزئة [2]

أما اصطلاحا فمعناه تفكيك الكل الى الجزء، ويقصد بهذا المنهج التفكيك العقلي للكل الى أجزائه المكونة له، وعناصره المقيمة بشأنه، مبينا طبيعة الفكر البشري الذي ينظر الى الكل، وممارسة التحليل تمكن الباحث من تجزئة الظاهرة ودراستها بعمق.

يقوم هذا المنهج على تقسيم أو تجزئة الظواهر أو المشكلات البحثية الى العناصر الأولية التي تكونها، لتسهيل الدراسة وبلوغ الأسباب التي أدت الى نشوئها، ويستخدم بالتزامن مع طرق عملية أخرى[3]، ويسمى المنهج التحليلي لأنه بتنظيف البيانات وتبويبها

---

[1] المرجع نفسه، ص 16.

[2] عنقر خالد، محاضرات في مادة منهجية العلوم القانونية والإدارية، كلية الحقوق، جامعة تيسمسيلت، السنة الجامعية 2021–2022، ص

[3] هوشات فوزية، مطبوعة بيداغوجية، محاضرات في مقياس منهجية البحث العلمي، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، كلية الحقوق، السنة الجامعية، 2023–2024، ص29.

الى وصــف المضــمون الظاهر والصــريح للمادة قيد التحليل ولا يقتصــر على الجوانب الموضـوعية وانما الشـكلية أيضـا مثل تحليل النصـوص القانونية والأحكام القضـائية من حيث الشكل والموضوع[1].

ثانيا: آليات التحليل وشخصية المحلل

من أجل نجاح أي تحليل، لابد من ضـرورة توافر العلم الواسـع بالموضـوع والاحاطة به.

- التحكم في لغة البحث الأساسية.
- التمتع بالفطنة والتمرس على التفكيك والتجزئة المناسبة للموضوع.
- ضرورة عدم النقل، والاعتماد على الاقتباس بالمعنى.
- خلال مرحلة التحليل تتضح شخصية الباحث وتظهر معتقداته، وقناعاته.
- إذا لم يقم الباحث بعملية التحليل فانه يقدم مادة خام ويجمع المعلومات فقط[2]

[1] المرجع نفسه، ص 30

[2] نفسه، ص 30.

ثالثا: مراحل المنهج التحليلي

يمر المنهج التحليلي بثلاث مراحل هي:

- **التفكيك أو التفسير:** وتشمل هذه المرحلة عرض الدراسات العلمية بشرح موسع مع التماس التأويلات من خلال استرجاع العناصر الأساسية والتعرف على المسببات والعلل بما يساعد على الظاهرة.

- **التقويم والنقد:** ويعتبر أهم جزء في المنهج التحليلي، من خلال وجود دراسات سابقة تشبه البحث العلمي المراد دراسته، حيث ينطلق من تقويمها ونقدها بأسلوب علمي صحيح مع توضيح نقاط الضعف وتصحيحها بالاعتماد على أسس علمية صحيحة.

-**التركيب والاستنتاج:** ويتمثل في تركيب المفاهيم والنتائج ويمكن أن نطلق عليها مرحلة الاستنباط سواء تم ذلك بشكل كلي أو جزئي وفي ضوء ذلك يتم التعميم [1]

رابعا: خطوات المنهج التحليلي

يمكن تلخيص خطوات المنهج التحليلي والتي لا تختلف عن كثير من المناهج التي يستخدمها الباحثون:

[1] عنقر خالد، المرجع السابق، ص 6.

-الإجابة على أسئلة البحث وتفسير الفرضيات

يتطلب أي بحث علمي وضـع أسئلة بحثية تبدأ بالأدوات المتعارف عليها مثل كيف وما وهل...الخ، التي تؤدي الى تحديد مشكلة البحث مع وضـع فرضيات تبين علاقة بين متغيرين، بالإضـــافة الى إمكانية وضـــع الأســـئلة والفرضـــيات معا التي ترتبط بالنتائج النهائية، ويساهم المنهج التحليلي في تنظيم وترتيب البيانات للإجابة عن الأسئلة أو تفسير الفرضيات.

-صياغة النتائج:

بعد توضـــيح إجابات أســـئلة البحث وكذا الربط بين المتغيرات وتبيان العلاقة يأتي المنهج التحليلي ليساعد في صياغة الخلاصة أو النتائج [1]

خامسا: أنواع المنهج التحليلي

يلتبس المنهج التحليلي ببعض المناهج الأخرى عند اســـتخدامه في البحوث العلمية ومن بين هذه المناهج ما يلي:

أ-المنهج الوصفي التحليلي:

يلتبس المنهج التحليلي بالمنهج الوصـفي، عندما يحدد الباحث الظاهرة محل الدراسة ثم يبدأ بوصـفها من خلال المعلومات والبيانات المتاحة، ثم تأتي مرحلة وضـع الأسئلة أو

[1] هوشات فوزية، المرجع السابق، ص 31.

الفرضيات ثم التعمق في الدراسة والتعرف على أسباب المشكلة وتحليل النتائج، ووضع الحلول من خلال وجهة نظر الباحث، ومنه يمكن القول أن المنهج التحليلي يساعد في الوصول الى النتائج وبالتالي فهو مكمل للمنهج الوصفي، وهذا ما نلاحظه في العديد من الدراسات القانونية، التي لا تنفرد بمنهج علمي واحد[1].

ب-المنهج المقارن التحليلي:

يستخدم هذا المنهج في حالة تفاوت الدول في مستوى التقدم وعليه فإننا نجد أن هناك ظواهر واشكاليات تتفاوت في حدتها بين عدة دول حيث تتغلب بعض الدول على هذه المشكلة بسرعة والبعض الآخر لا يستطيع التخلص منها مما يؤدي الى استخدام المنهج المقارن الوصفي للمقارنة بين الإشكاليات في أكثر من دولة، والاستفادة من طرق العلاج التي اعتمدتها الدول التي تخلصت من المشكل محل الدراسة، وذلك من خلال التحليل الدقيق[2].

سادسا: تطبيق المنهج التحليلي في العلوم القانونية والإدارية

بدأ المنهج التحليلي يجد مكانته في العلوم القانونية والإدارية، خاصة بعد الحرب العالمية الأولى، وقد استعمل في مجالات عديدة للعلوم القانونية والإدارية.

---

[1] عنقر خالد، المرجع السابق، ص 7.

[2] الرجع نفسه، ص 8.

– يستعمله المحامين من أجل تحليل الأحكام القضائية، قبل الطعن بالاستئناف في الأحكام الصادرة عن المحكمة الابتدائية.

– دراسة محتوى الدساتير والقوانين لكشف مواطن الخلل والتغيرات.

– دراسة وتحليل أقوال الشهود أو اعترافات المتهم في مجال التحقيق القضائي.

– استخدامه من طرف النواب في البرلمان في تحليل مشاريع القوانين.

– يستخدم من طرف الطلبة الباحثين في بحوثهم العلمية، مذكرات، رسائل وأطاريح[1].

[1] هوشات فوزية، المرجع السابق، ص 32.

المحور الرابع: المنهج المقارن

نتناول المنهج المقارن من خلال تعريفه وخطواته، تطبيقاته في ميدان العلوم القانونية والإدارية.

أولا: تعريفه

يعرف على أنه:" تلك الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر، محل البحث والدراسة، قصد معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه التشابه والاختلاف في تلك الظواهر، ويستهدف المنهج المقارن التفسير العلمي عبر كشفه للعلاقات بين الظواهر.

ويقول جون ستيوارت ميل: " إن المنهج المقارن الحقيقي يعني مقارنة نظامين سياسيين متماثلين في كل الظروف، ولكنهما يختلفان في عنصر واحد حتى يمكن تتبع هذا الاختلاف[1].

ومثال ذلك مقارنة دولتين لديهما نفس النظام القانوني، والخلفية الثقافية، والتركيب السكاني والموارد الطبيعية، ولكنهما يختلفان في عامل واحد هو وجود التخطيط في دولة دون الأخرى، وهذا العامل هو الذي يفسر التفاوت بين دولتين في المستوى الاقتصادي.[2]

---

[1] عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 106.

[2] المرجع نفسه، ص 106.

ثانيا: خطوات المنهج المقارن

يتبع الباحث خطوات محددة عند استخدامه للمنهج المقارن وذلك من أجل الوصول الى النتائج الموجودة، وفيما يلي أهم الخطوات المتبعة في هذا المنهج:

1-تحديد المشكلة:

يجب على الباحث أن يحدد موضوع البحث بدقة ووضوح، ثم بعد ذلك يختار عينة البحث التي لابد أن تستوفي بعض الشروط، ويجب أن تقسم هذه العينة الى مجموعتين متكافئتين ومتشابهتين، وتمثلان مجتمع البحث تمثيلا جيدا، بحيث تكون احداهما مجموعة تجريبية والأخرى ضابطة. [1]

2-وضع الفرضيات وتحديد المتغيرات:

بعد تحديد المشكلة واختيار وحدة التحليل، يقوم الباحث بوضع الفرضيات وهي عبارة عن علاقات افتراضية بين متغيرين أو أكثر.

3-تحديد المفاهيم والتعريفات: concept

إن تحديد المفاهيم يفيد الباحث في تجنب التزييف وتصنيف الوقائع المتشابهة.

[1] قاصدي فايزة، المرجع السابق، ص 118.

4-جمع البيانات:

تعتبر البيانات ضرورية للمقارنة ولاختيار الفروض، ويمكن جمع البيانات عن طريق وسائل مختلفة كالملاحظة، والمقارنة، الاستبيان، حيث أن جمع المعلومات الكافية والشاملة حول الظواهر محل البحث تسهل عملية المقارنة وتقود الى نجاحها[1].

ثالثا: تطبيقه في العلوم القانونية والإدارية

احتل البحث المقارن أهمية خاصة في مجال الدراسات القانونية، مما أدى الى ظهور القانون المقارن كميدان من ميادين البحث والدراسة، وعلما قائما بذاته، وأصبح موضوعا من مواضيع العلوم القانونية والإدارية، ومرتبطا بمختلف فروع القانون، حيث تكاد الدراسات القانونية لا تخلو من المقارنة، لأن النظام القانوني لا يمكن كتشاف ما يشوبه من نقص أو غموض الا عن طريق مقارنته بالنظم القانونية الأخرى، حيث أن أغلب البحوث القانونية تعتمد على المنهج المقارن، خاصة بين النظام القانوني الجزائري ونظيره المصري والفرنسي، والذي كان من نتائجه، توجيه انتقادات للمشرع من أجل تعديل بعض القوانين[2]. كما ظهرت تطبيقات المنهج المقارن في مجال التشريع الجزائري كمواضيع الفساد، الصفقات العمومية، العقود الإدارية، الزواج الطلاق، جريمة الزنا، وغيرها من المواضيع[3].

---

[1] عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 107.

[2] قاصدي فايزة، المرجع السابق، ص 121.

[3] مجدوب الامية، المرجع السابق، ص56.

المحور الخامس: المنهج التاريخي

يعالج هذا المحور المنهج التاريخي، وهو المنهج الذي يستخدمه الباحثون للحصول على أنواع المعرفة عن طريق الماضي، بقصد دراسة وتحليل بعض المشكلات الإنسانية لأن يصعب التعرف على حاضر الشيء دون الرجوع الى ماضيه، وسنتناول في هذا المحور المنهج التاريخي من حيث تعريفه ومراحل المنهج التاريخي وتطبيقات المنهج التاريخي في العلوم القانونية والإدارية.

أولا: تعريف المنهج التاريخي

عرف المنهج التاريخي كمنهج من مناهج البحث العلمي، عدة تعريفات عامة وخاصة منها التعريف العام الذي يقرر صاحبه: بأنه الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية الماضية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل[1].

وعرف أيضا بأن المنهج التاريخي هو وضع الأدلة المأخوذة من الوثائق والمسجلات مع بعضها البعض بطريقة منطقية، والاعتماد على هذه الأدلة في تكوين النتائج التي تؤدي الى حقائق جديدة وتقدم تعميمات سليمة عن الأحداث الماضية أو الحاضرة أو على الدوافع والصفات والأفكار الانسانية[2].

---

[1] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 258.

[2] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 259.

ومن التعريفات التي تتميز بالدقة أيضـــا: "مجموعة الطرائق والتقنيات التي يتبعها الباحث التاريخي والمؤرخ، للوصول الى الحقيقة التاريخية وإعادة بناء الماضي بكل دقائقه وزواياه، وكما كان عليه في زمانه ومكانه، وبجميع تفاعلات الحياة فيه، وهذه التفاعلات قابلة دوما للتطور والتكامل، مع مجموع المعرفة الإنسانية وتكاملها، ونهج اكتسابها"[1].

ويمكننا القول إن المنهج التاريخي منهج بحث علمي، يقوم بالبحث والكشـــف عن الحقائق التاريخية من خلال تحليل الأحداث والوقائع الماضية المسجلة في الوثائق والأدلة التاريخية، وإعطاء تفسيرات وتنبؤات علمية عامة في صورة نظريات وقوانين عامة وثابتة نسبيا[2].

ثانيا: أهمية المنهج التاريخي

يكتسي المنهج التاريخي أهمية بالغة في ميدان الدراسات والبحوث العلمية التاريخية وغيرها من فروع العلوم الإنســـانية والاجتماعية التي تتمحور حول الأحداث والوقائع والظواهر ذات الطابع التاريخي، وتبرز أهمية المنهج وفقا للاعتبارات التالية:

1-كثرة مجالات استخدامه فهو لا يستخدم في مجال علم التاريخ وانما يستخدم في العلوم الطبيعية الاجتماعية، الاقتصادية وحتى العسكرية، وغيرها مادام أن المطلوب هو

[1] قاصدي فايزة، المرجع السابق، ص 122.
[2] المرجع نفسه، ص 122.

التعرف على حادثة بشرية مضت وانقضت أو تطورت عبر الماضي حتى وصلت الى الحاضر.

2- يستخدم بكثرة للتعرف على أدبيات البحث السابقة.

3- يستخدم لإجراء المقارنة بين المراحل المختلفة لتطور الظاهرة محل الدراسة.

4- يسمح المنهج التاريخي بمعرفة تطورات المشكلات وحلولها سابقا وايجابيات وسلبيات هذه الحلول[1].

ثالثا: مراحل المنهج التاريخي

يتألف المنهج التاريخي من عناصر ومراحل متشابكة ومتداخلة ومترابطة ومتكاملة في تكوين هوية وبناء المنهج الإنساني بطريقة علمية منتظمة ودقيقة نحو الحقيقة العلمية التاريخية.

وتتمثل عناصر ومراحل المنهج التاريخي فيمايلي:

1- تحديد المشكلة أو الموضوع التاريخي.

2- جمع وحصر الوثائق التاريخية المتعلقة بالوقائع والأحداث.

3- نقد وتقييم الوثائق التاريخية.

[1] مجدوب لامية، المرجع السابق، ص 60.

4- عملية التركيب والتفسير التاريخي، أي صياغة الفرضيات والقوانين المفسرة للحقيقة التاريخية[1]

أ-تحديد المشكلة التاريخية العلمية:

إن تحديد الظاهرة التاريخية يتعلق بتحديد المشكلة التي يريد الباحث التصدي لها في بحثه، ويستعين الباحث في مجال العلوم القانونية بالمنهج التاريخي، حيث يقوم بتحديد الظاهرة التاريخية موضوع بحثه ومثال ذلك: أصل الدولة ونشأتها في مجال القانون الدستوري، التطور التاريخي للعقوبات في النظم القانونية المختلفة، وغيرها من الأمثلة[2].

ب-جمع المعلومات والوثائق المتعلقة بموضوع البحث:

بعدما يحدد الباحث مشكلته يلجأ الى التاريخ يستنطقه بشأن الحادثة التي احتضنها في حقبة من الزمن، فيبدأ بجمع المادة التاريخية من مصادر مختلفة، فيلجأ الى الشهود الذين شاهدوا الحادثة، أو الى الذين سجلوها نقلا عمن شاهدوها أو حضروها، أو الى خبرات وملاحظات وروايات أشخاص آخرين، ووثائق تاريخية وهذه المصادر تتفاوت فيما بينها، من حيث كونها مصادر أولية أو قانونية، وحسب درجة معاصرتها للحدث وكلا

[1] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 260.

[2] فطيمة الزهرة حوتية، تطبيق المنهج التاريخي في العلوم القانونية والإدارية، مجلة آفاق العلمية، المجلد 12، العدد4 ، سنة 2020، ص 220.

المصـدرين يؤديان وظائف كبيرة للباحث، ومن بين أنواع الوثائق التي يعتمد عليها الباحث في المنهج التاريخي مايلي:

– **المسـجلات والوثائق الرسـمية:** مثل التشـريعات والأحكام القضـائية وسـجلات الحالة المدنية سـجلات النوادي والجمعيات ومحاضـر الاجتماعات والجمعيات الرسـمية للمؤسسات الدستورية والسياسية.

– **التقارير الصـحفية:** تعتبر من بين الوثائق التي يعتمد عليها الباحث في المنهج التاريخي على الرغم من إمكانية تزييفها للحقائق.

– الشـهادات الحية التي ينطق بها الشـهود الذين عاصـروا الحدث أو اشـتركوا في صناعة الحدث.

– **المصادر الشخصية:** كالرسائل والمذكرات الشخصية والتراجم لبعض الشخصيات وأدوارهم، فعن طريقها نتعرف على صـناع الدسـاتير والأنظمة السـياسـية والحربية، والتطورات الاقتصادية والسياسية[1].

ج–نقد الوثائق التاريخية:

تعتبر هذه المرحلة من أصـعب مراحل البحث التاريخي لأنها تتعلق بنقد الوثائق التاريخية التي تشكل الركيزة الأساسية للدراسة التاريخية.

[1] عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 94–95.

وتتعلق هذه المرحلة بالبحث عن صـــحة الوثيقة المعتمد عليها في البحث التاريخي والتأكد من شخصية أصحابها ومدى نسبتها لهم، فالباحث يتطرق الى مدى صحة أو خطأ أو تزييف المصادر التاريخية والنقد الذي يقوم به الباحث اما يكون نقدا خارجيا أو داخليا.

- **النقد الداخلي:** ويســـمى بالنقد الباطني، ويتعلق النقد الداخلي بالتفاصـــيل الموضوعية التي تتضمنها الوثيقة وهو نوعان:

- **نقد باطني إيجابي (نقد داخلي إيجابي):** ويتعلق بتفســير النص التاريخي وهدف المؤلف منه.

- **نقد باطني سلبي (نقد داخلي سلبي):** ويتعلق بتحليل شخصية المؤلف وظروفه، ومدى صحة ما ورد من حوادث، من خلال ذلك فان النقد الداخلي يفرض على الباحث أن يقارن الوثيقة التاريخية المعتمدة في البحث مع وثائق أخرى صـــادرة عن نفس الشـــخص لمعرفة مدى تطابق الآراء الواردة فيها أو تناقضــها أو تقاربها لأن التضــارب قد يدلنا على أن الوثيقة منسوبة الى شخص آخر.

كما يقوم الباحث بدراسة الفترة الزمنية التي كتبت فيها تلك الوثيقة ومدى تطابقها مع ما ورد فيها وذلك من خلال وثائق أخرى.

كما يقوم الباحث بدراســة كل الوثائق التي تتعلق بنفس الظاهرة المدروســة ومعرفة مدى انسجامها مع بعضها البعض من حيث مضمونها[1].

د- صياغة الفرضيات:

يبدأ الباحث في هذه الخطوة بوضع الفرضيات التي تفسر أسباب الأحداث التاريخية وتتحكم فيها، ثم ينتقل الى مدى صـــدق ودقة هذه الفروض والذي يؤدي الى قبول هذه الفروض أو رفضــها أو التوصــل الى فروض أخرى أكثر مقدرة على تفسـير القوانين التي تحكم الأحداث والوقائع التاريخية[2].

و- اعداد تقرير البحث:

يتضــمن هذا التقرير تحديد مشـكلة البحث وأهدافه، واسـتعراض الدراسـات السـابقة المتعلقة بنفس مجال البحث ووضـــع الفروض والأدوات المســـتخدمة، ثم تلخيص نتائج البحث، ويجب أن تتم صياغة التقرير بلغة واضحة وبشكل موضوعي وغير متحيز[3].

[1] فطيمة الزهرة حوتية، المرجع السابق، ص 222.

[2] عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 95.

[3] عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 98.

رابعا: تطبيق المنهج التاريخي في ميدان العلوم القانونية والإدارية

يضطلع المنهج التاريخي بدور أساسي وهام في ميدان العلوم القانونية والإدارية التي تتمحور حول الوقائع والأحداث والظواهر القانونية، المتحركة والمتطورة والمتغيرة باعتبارها وقائع وأحداث وظواهر إنسانية في الأصل.

يقدم المنهج التاريخي الطريقة العلمية الصـــحيحة، للكشـــف عن الحقائق العلمية التاريخية للنظم والأصـــول والمدارس والنظريات والأفكار القانونية والإدارية والتنظيمية، حيث يقود المنهج التاريخي الى معرفة الأصـول والنظم والفلسـفات والأسـس التي يسـتمد منها النظم والقواعد والمبادئ والأفكار القانونية والتنظيمية الحاضـــرة، وذلك عن طريق حصـر وجمع كافة الوثائق التاريخية، وتحليلها ونقدها، وتركيبها وتفسيرها، لمعرفة حاضـر فلسفات ونظم وقواعد ومبادئ الأفكار القانونية السائدة، والسارية المفعول، والقيام بالبحوث والدراسات العلمية المقارنة، لفهم واقع النظم القانونية والادارية المعاصرة فهما سليما حقيقيا أولا، ولتطويرها بما يجعلها أكثر ملائمة وتفاعلا وانسجاما مع واقع البيئة والحياة المعاصرة ثانيا.

فبواسطة المنهج التاريخي يمكن معرفة الحقائق العلمية والتاريخية، عن أصل وأساس وغاية القانون في كافة مراحل وعصـور ماضـي التاريخ الإنسـاني بطريقة علمية صـحيحة، كما أنه بواســطة المنهج التاريخي يمكن التعرف على الأحكام والنظريات القانونية القديمة

والماضـية، مثل النظام القانوني والإداري، الروماني، والنظام القانوني الإداري الإسـلامي، الجزائري، الصيني، الهندي[1].

المحور السادس: المنهج الاستدلالي

أن تحديد مفهوم المنهج الاســـتدلالي يتطلب تعريف المنهج الاســـتدلالي، وأدواته، والمبادئ التي يقوم عليها، ثم تطبيق هذا المنهج في ميدان العلوم القانونية والإدارية.

أولا: تعريف المنهج الاستدلالي

عرف المنهج الاســـتدلالي على أنه:" المنهج التحليلي الذي يســـتعمل الدالة ويهدف الى اثبات صحة الفرضيات عن طريق الاستدلال المنطقي والرياضي".

والاســـتدلال عبارة عن تســـلســـل منطقي في الأفكار ينطلق من معطيات أولية وبديهيات الى نتائج يستخلصـها عن طريق المصـادرة والتركيب والتحليل بدون اللجوء الى تجربة، وما يميز الاســـتدلال هو الدقة، فلا يدخل في عملية البرهنة إلا المعطيات التي يمكن تقديم البرهان على صحتها، ويستعمل الاستدلال المعطيات التالية:

- البديهيات، المصادرات.
- (المسلمات): التعاريف وهي مبادئ الاستدلال[2]

[1] قاصدي فايزة، المرجع السابق، ص 127.

[2] حورية لبشري، المرجع السابق، 164-165.

ثانيا: مبادئ الاستدلال

يعتمد المنهج الاستدلالي على مجموعة من المبادئ الاستدلالية هي:

1- البديهية: يمكن تعريفها بأنها:" قضـية بينة بنفسـها لا يمكن البرهنة عليها فهي صـادقة بلا برهان وتعرف بأنها قضـية بينة بذاتها، وليس من الممكن البرهنة عليها، وتعد صادقة بالبرهان عند كل من يفهم معناها.

اذن من خلال ذلك يمكن القول إن البديهية تأخذ بشكل أساسي على أنها صحيحة ولا تحتاج الى أي اثبات، ومنها جاءت تسمية "بديهية"، وتمتاز البديهية بالمميزات التالية:

أ- هي بينة نفسية بحيث تتبين للعقل تلقائيا دون الحاجة الى برهان.

ب- هي أولية منطقية بحيث أنها قضية أولية غير مستنتجة من قضية أخرى.

ج- هي قضية صورية عامة أو قضية مشتركة بحيث تقبل من كافة العقول ولا تعني فرعا واحدا من العلوم، فالبديهية تستعمل في الرياضيات وتستعمل كذلك في مجال العلوم الاجتماعية ومن أمثلة البديهيات:

- إذا أضيفت أشياء متساوية الى أشياء متساوية كانت النتائج متساوية.

- الكل أكبر من كل جزء من أجزائه.

- إذا طرحت أشياء متساوية كانت النتائج متساوية[1]

[1] عبد المجيد لخذاري، المرجع السابق، ص 32-33.

2-المصادرات (المسلمات):

وهي القضايا التركيبية، أقل يقينية من البديهيات، وهي غير بينة بنفسها وغير عامة وليست مشتركة، الا أنه يصادر عليها ويطالب بالتسليم بها، وتستعمل في الاستنتاج كالقول في مجال الأخلاق بأن كل انسان يطالب بالسعادة.

3-التعاريف:

وهي تصورات خالصة يحاول الباحث بواسطتها التعبير عن مكنون الأشياء والظواهر التي يبحث فيها، وتتميز بأنها جامعة مانعة، مباشرة وغير مباشرة، ويستعمل التجريد والتعميم.

هذه مبادئ الاستدلال الثلاثة، وقد ثبت لرجال المنطق والفلسفة وعلم المنهجية خاصة، أنها متداخلة فيما بينها، ومتكاملة في تحقيق العملية الاستدلالية من أجل استخراج النتائج والنظريات والبرهنة عليها[1]

ثالثا: أدوات الاستدلال

للاستدلال كمنهج علمي مجموعة من الأدوات أهمها القياس والتجريب العقلي، التركيب.

[1] -حورية البشري، المرجع السابق، ص 165-166.

1- القياس: وهي عملية تقييم موازية نقيس فيه الشـيء بمثله، والقياس يختلف عن البرهان، فهو لا يضيف شيئا للمعطيات ولا يحول الافتراضات الى نتائج، وانما يسمح لنا بالانطلاق في عملية البرهنة.

2- التجريب العقلي: وعناه قيام الانسـان في داخل عقله بكل الفروض والتحقيقات، ويتصور الطريقة المثلى لتركيبها حتى يصل الى النتائج المرجوة، وهو تجريب سابق على التنفيذ والاختراع.

3- التركيب: ويتمثل في تفكيك الافتراضـات، ومحاولة تركيبها عقليا لتبين صـحة مدلولها، وعادة يكون من الخاص الى العام[1]

رابعا: تطبيق المنهج الاستدلالي في العلوم القانونية والإدارية

يسـتخدم رجال القانون المنهج الاسـتدلالي في تفسـير وتركيب وتطبيق المبادئ والقواعد العامة المجردة في القضـاء الجنائي بكثرة، وعلى أسـاس هذه القواعد يتم اسـتنباط الحلول والأحكام بعد اجراء عمليات الاسناد والتكييف القانوني للظاهرة المطروحة.

كما يستخدم المنهج الاستدلالي لرسم السياسة التشريعية التي ترتكز على الأسس الفلسفية والأيديولوجية والدينية السائدة في المجتمع[2]، والمنهج الاستدلالي لا يقتصر على السـير من الكل الى الجزء كالمنهج الاسـتقرائي، كفلسـفة القانون وعلم الاجتماع القانوني

[1] حورية البشري وعلي مراح، المرجع السابق، ص 166.
[2] قاصدي فايزة، المرجع السابق، ص 88.

وتفسير أصل نشوء الدولة وغايتها والسلطة والديمقراطية والجريمة وسير اجراءات الدعوى والتدقيق في كلام الشهود وفحص الأدلة ومدى صحتها وغيرها من المواضيع.

إلا أن ما يعاب على هذا المنهج هو أن المبادئ التي يعتمد عليها لا يمكن البرهنة عليها مما يجعله منهجا افتراضـــيا، الأمر الذي يضـــفي عليه طابع الذاتية إضـــافة الى قصـــوره في بعض الأحيان عن معالجة الظواهر التي تتســـم بالحركية التي تحتاج الى التكيف مع التغيرات[1].

المحور السابع: المنهج التجريبي

يعتمد المنهج التجريبي على التجربة كوسـيلة من وسـائل الحصـول على المعلومات اللازمة للبحث ويعتبر من أقرب المناهج الى الطريقة العلمية الموضـــوعية في البحث واكتشـــافها وتفســـيرها والتنبؤ بها والتحكم فيها، ولبيان كيفية تطبيق المنهج في الدراســـات القانونية والإدارية نتعرض الى تحديد بعض المفاهيم الأساسية في المنهج التجريبي[2]

أولا: التجربة:

تعني القدرة على توفير الشـــروط والظروف الملائمة من أجل "إعادة احياء ظاهرة معينة"، ورغم أن هذا الاحياء لا يقوم كذلك في العلوم الاجتماعية بل ينهض على مجرد

[1] عبد المجيد لخذاري، المرجع السابق، ص 35.

[2] عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 124.

فرضـيات يرسـمها الباحث اسـتنادا الى الواقع الاجتماعي بل ينهض على مجرد فرضـيات وتساؤلات يرسمها الباحث استنادا الى الواقع الاجتماعي موضوع الدراسة[1].

فالباحث يسأل ويتساءل مثلا:

ما مدى تأثير الحالة العائلية على قضية الانحراف؟

هل هناك علاقة مابية الضغط السياسي وتعاطي المخدرات؟

هل يرتبط مستوى الثقافة القانونية بالحالة المادية للفرد؟

فالظواهر الإنسـانية والاجتماعية تتصـف بالتعقيد نظرا لتأثير تصـرفات الفرد ومواقفه واتجاهاته بمقومات شخصية والتي هي تركيبة معقدة من العوامل الذهنية والانفعالية.

فتختلف إجابات الأشخاص ومواقفهم تجاه أي قضية أو مشكلة مثير للجدل.

ثانيا: المتغيرات

يقوم المنهج التجريبي على اختيار فرضـية معينة عن طريق التجربة الميدانية بهدف معرفة تأثير المتغير على المتغير التابع.

[1] المرجع نفسه، ص 124.

1-المتغير المستقل:

الذي يقوم بقياس تأثيره على المتغير التابع، وهو العامل الذي يتناوله الباحث بالتغيير ليتحقق من تأثير علاقته بالمتغير التابع للموضوع المدروس وتسمى المتغيرات المستقلة بالمتغيرات المثيرة أو الفاعلة المؤثرة إذ يعتقد الباحث بفعاليتها في احداث الظاهرة.

2-المتغير التابع:

هو المتغير الذي يتأثر بالمتغير المستقل في الظاهرة وتسمى أحيانا بمتغيرات الاستجابة أو المتأثرة أو المفعول بها.

اذن المتغير هو عبارة عن رمز أو عنصر أو عامل أو قيمة مختلفة مثل الجنس، الدخل، الطبقة الاجتماعية، مستوى الثقافة القانونية، الانتماء السياسي[1].

ثالثا: تعريف المنهج التجريبي

هناك عدة محاولات لتعريف المنهج التجريبي، ومنها المحاولة التي تسعى الى تعريف المنهج التجريبي بأنه: " المنهج المستخدم حين نبدأ من وقائع خارجة عن العقل، سواء أكانت خارجة عن النفس اطلاقا، أو باطنة فيها كذلك كما في حالة الاستبطان، لكي

[1] عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 125.

نصـف هذه الظاهرة الخارجة عن العقل ونفسـرها نهيب باسـتمرار التجربة، ولا نعتمد على مبادئ الفكر وقواعد الصورية وحدها[1] .

كما حاول البعض تعريفه بأنه ذلك النوع من البحوث الذي يســـتخدم التجربة في اختيار فرض معين يقرر علاقة بين متغيرين، وذلك عن طريق الدراســة للمواقف المتقابلة التي ضبطت كل المتغيرات ماعدا المتغير الذي يهتم الباحث بدراسة تأثيره[2].

ويقوم على التجربـة وهي ملاحظـة الظواهر بعد تعديلها تعديلا كبيرا أو قليلا، ثم التحكم في الظروف والشروط عن طريق بعض الظروف المصطنعة، للتوصل الى نوعية العلاقات السببية القائمة، وهو أسلوب ناجح في العلوم الطبيعية من غير شك، باعتبار أن الحوادث الطبيعية تتميز عن بعضـــها، فهناك حوادث تتصـــل بالمادة الجامدة من حيث تركيبها، مثل العلوم الفيزيائية، وهناك عوامل تتصـل بالمادة الحية كالبيولوجيا، ومثال ذلك أعمال الفيزيولوجي الروســي p.pavlov 1849-1936، والتي كرســت المنهج التجريبي وأثبتته في دراسة الكائنات الحية بهدف تغيير سلوكياتها [3].

[1] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 198.

[2] قاصدي فايزة، المرجع السابق، ص 93.

[3] المرجع نفسه، ص 93.

رابعا: خصائص المنهج التجريبي

1- يقوم على الملاحظة الدقيقة في اختبار صدق الفرضية

2- يمتاز عن بقية المناهج الأخرى بأنه يجعل هدفه الأساسي الكشف عن العلاقات السببية بين الظواهر والمتغيرات.

3- تتمثل قوة المنهج التجريبي في أن الباحث المطبق له يحاول في كل تجربة يجريها أن يختبر فرضية تقول بوجود علاقة سببية منتظمة بين حادثة معينة.

4- إن متانة وقوة المنهج تتمثل في خضـــوعه للتحكم والضـــبط فالباحث المطبق للمنهج التجريبي لا يكتفي بوصف وتفسير وتحليل ما هو موجود بل يتدخل في تكوين المواقف التجريبية وتوجيه العوامل[1]

خامسا: خطوات المنهج التجريبي

يمكن القول بأن خطوات المنهج التجريبي هي خطوات المنهج العلمي بوجه عام فهي تبدأ بملاحظة الظواهر أو الوقائع الخارجية ويعقب ذلك وضـــع الفروض، ثم القيام بإجراء التجارب للتثبت من صـــحة الفروض ثم القيام بمحاولة الوصـــول الى القوانين التي تكشف عن العلاقات الموجودة بين الظواهر.

[1] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 108

وفيما يلي الخطوات الشاملة للدراسة التجريبية:

1- التعرف على المشكلة وتحديدها وتوضيح أهميتها.

2- وضـع الفرضـيات التي يريد الباحث أن يختبر صـحتها أو الأسـئلة التي يريد الباحث الإجابة عنها.

3- وضـع تصـميم تجريبي يحتوي على النتائج وعلاقاتها وشـروطها وقد يتطلب من الباحث القيام بمايلي:

أ- اختيار عينة تمثل مجتمعا معينا (طلبة جامعيين)

ب- تعيين مكان التجربة ووقت اجرائها والفترة المسـتغرقة (كلية الحقوق، السـنة الأولى أثناء القاء محاضرات المساء).

ج- تصنيف المفحوصين في مجموعات متجانسة.

د- تحديد المتغير المستقل (ازدياد عدد الطلاب وكثرتهم)

ج- تحديد المتغير التابع: درجة الفهم والاستيعاب

د- تحديد الوسائل والمتطلبات الخاصة بقياس نتائج التجربة (الامتحانات).

4-القيام بالتجربة المطلوبة: ويفضل في اجراء كل بحث تجريبي اختيار مجموعتين متكافئتين تخضـعان الى الظروف باسـتثناء الظروف المراد اختبار تأثيره، هذا الاختبار الذي تفرضـه ضـرورة اجراء المقارنة فيما بين المجموعتين الأولى التي تخضـع لتأثير

المتغير المستقل أو السببي يطلق عليها المجموعة التجريبية بينما يطلق على المجموعة الثانية المجموعة الضابطة.

ويتوجب على الباحث المجرب التأكد من تكافؤ المجموعتين بالنسبة لمختلف العوامل والأبعاد وأن يتثبت من تشابه الظروف المحيطة بكل منها، وبعد أن تتعرض المجموعة التجريبية للمسبب يتوجب على الباحث التأكد من أن تكافؤ المجموعتين بالنسبة لمختلف العوامل والأبعاد وأن يتثبت من تشابه الظروف المحيطة بكل منها.

بعد أن تتعرض المجموعة التجريبية للمسبب يتوجب على الباحث التأكد من أن التغير الذي يحدث إنما جاء نتيجة تعرض المجموعة للمسبب وحده وليس نتيجة اختلاف ظروف قائمة بين المجموعتين قبل البدء في التجربة.

مثال عن ذلك، إذا كان موضوع البحث التجريبي يتعلق بتأثير الاتصال السياسي في المشاركة الانتخابية.

المتغير المستقل = الحملة الانتخابية

المتغير التابع = المشاركة الانتخابية

المجموعة التي تعرضت لحملة انتخابية (المجموعة التجريبية)

المجموعة التي لم تتعرض لحملة انتخابية (المجموعة الضابطة)

المثال الثاني: موضوع البحث التجريبي

يتعلق بأثر دراسة بعض الكتب على مدى الوعي الوطني لدى الطلاب.

المتغير المستقل = دراسة الكتب.

المتغير التابع = درجة الوعي[1]

سادسا: تطبيق المنهج التجريبي في العلوم القانونية

يمكن اســتخدام المنهج التجريبي في العلوم الاجتماعية والإنســانية، وفي هذه الحالة تحل الدراســة الميدانية محل التجربة، فعلى الباحث أن يذهب الى الميدان فيحدد عينة من المجتمع، فيدرس الظاهرة في صـــورتها الجزئية ثم يعمم ذلك على المجتمع، وعليه أن يسجل الملاحظات من الناحيتين الإيجابية والسلبية.

ولقد طبق هذا المنهج في مجال العلوم القانونية والإدارية على ظاهرة علاقة القانون بالحياة الاجتماعية (قانون التضـــامن الاجتماعي)، وعموما أكثر فروع العلوم القانونية قابلية لتطبيق المنهج التجريبي القانون الجنائي والعلوم الجنائية، القانون الإداري والعلوم الإدارية، وذلك لما تتميز به هذه العلوم من حيوية وحركية وتغير، ولما لها علاقة بالواقع المحسوس[2].

[1] عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 128.

[2] قاصدي فايزة، المرجع السابق، ص 94.

كما طبقت المدارس الوضـــعية والاجتماعية في العلوم الجنائية المنهج التجريبي في البحوث والدراســات العلمية المتعلقة بظاهرة الجريمة من حيث أســبابها ومظاهرها وعوامل الوقاية والعلاج منها، وكذا في دراسة وبحث فلسفة التجريم والعقاب.

ولقد ازدهرت استخدامات المنهج التجريبي في مجال العلوم الجنائية والقانون الجنائي عندما تم اكتشــاف حتمية العلاقة والتكامل بين العلوم الجنائية وعلم النفس الجنائي، وعلم الاجتماع القانوني، وعلم الطب النفسي والطب العيادي، وعلم الوراثة وبعد سيادة المدارس الجنائية العلمية التجريبية[1].

سابعا: تقدير قيمة تطبيق المنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية والإدارية

لقد سبق التعرف والتأكد من حقيقة كون المنهج العلمي التجريبي أقرب مناهج البحث العلمي الى الطريقة العلمية الصـــحيحة في الدراســات والبحوث العلمية من أجل التعرف على الحقيقة العلمية وتفسيرها والتحكم فيها، وتزداد قيمة استعمال هذا المنهج العلمي في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية بصفة عامة والعلوم القانونية والإدارية بصفة خاصة، نظرا لشدة تعقيدها وصعوباتها، وسرعة تطورها وتبدلها، فهي محتاجة لاستعمال المنهج التجريبي بكل مراحله وعناصره، لاكتشاف الحقيقة العلمية القانونية والإدارية بصورة تقنية نســبيا، وبالرغم من صـــعوبة تطبيق المنهج التجريبي في ميدان العلوم القانونية والإدارية

[1] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 226.

مقارنة مع تطبيقه في العلوم الطبيعية، الا أن مجالات وحالات تطبيق هذا المنهج في ميدان العلوم القانونية والإدارية كثيرة، كما سبق بيان ذلك فعن طريق الملاحظة العلمية الصحيحة والموضوعية للظواهر والمعطيات القانونية والإدارية، ووضع الفرضيات والبدائل بشأنها، ثم القيام بالتجريب عن طريق التحويل ولتركيب هذه الفرضيات والبدائل المطروحة، يمكن استخراج واستنباط الحقائق العلمية الموضوعية والسليمة حول الظواهر والأمور والمعطيات القانونية والإدارية عن طريق استخدام المنهج التجريبي، ولقد سبقت الإشارة الى إعطاء أمثلة من النظريات والقوانين العلمية والقانونية والإدارية التي تم اكتشافها وتفسيرها بواسطة المنهج التجريبي[1].

المحور الثامن: المنهج الجدلي

يعتبر المنهج الجدلي من أهم المناهج المطبقة في العلوم القانونية، حيث يعتبر منهج عام وكلي في كشف الحقائق والظواهر المختلفة، وعليه سنتناول هذا المنهج من حيث تعريفه ومميزاته، وقوانينه الأساسية، وتطبيقه في مجال العلوم القانونية.

[1] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 229.

أولا: تعريف المنهج الجدلي

نتناول التعريف اللغوي، ثم الاصطلاحي.

أ-التعريف اللغوي:

الجدل كلمة اغريقية تعني لغويا المحادثة أو الحوار، وهو عبارة عن صـــراع الأفكار المتناقضة.

ب-اصـــطلاحا: فقد عرف المنهج الجدلي بأنه ذلك المنهج الذي يبحث عن الحقيقة داخل الظاهرة ويتتبع مراحل تغير الظاهرة بناء على الصراع الداخلي الذي يحدث للظاهرة، على عكس المنهج التجريبي الـذي يـدرس الظـاهرة من الخـارج عن طريق الملاحظـة والتجربة.

كما يعرف بأنه المنهج الذي يبحث عن الأجزاء التي تكون الظاهرة، ويدرس مدى تناقضها ويبحث في إمكانية حدوث صراع بين هاته الأجزاء داخل الظاهرة[1].

ويعتبر المنهج الجدلي قديم النشأة، حديثا في صياغته وبنائه، كمنهج علمي، ويرجع الفضـل في نشـأة الجدلية الى الصـراع الذي قام بين الفلاسـفة لتحديد ما إذا كانت المادة سـابقة على الوعي أو لاحقة له، ومعرفة ما إذا كان الوجود ثابت أو متغير، القسـم الأول من التسـاؤل أدى بانقسـام الفلاسفة الى قسمين وهم الماديون الأحاديين يعتبرون أن المادة

[1] عقيلة عفيري، منهجية البحث العلمي، مطبوعة لطلبة السنة أولى ماستر، تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية، السنة الجامعية 2022-2023، ص 48-49.

سابقة عن الوعي(التفكير)، وهذا الأخير خاصية من خصائصها، في حين أن القسم الثاني فهم فلاسفة المثالية، الذين يرون أن الوعي سابق عن المادة، فهذه الأخيرة تصدر عنه.

أما الشـق الثاني فقد قسـمهم هو الآخر الى قسـمين لكن القلة منهم تدعو الى ثبات الوجود، والأغلبية أكدت على ضـرورته، ومنهم هيجل وماركس، بعيدا عن هذا الصـراع، فان الجدلية قائمة منذ العصـر اليوناني، إذ تصـور فلاسـفتها الطبيعة ككل وهذا الكل يتحول، بعبارة أدق كل شـيء متحرك فهو متغير بين ثابت أو جامد، وأبرز مثال عن ذلك تجربـة هرقليط حينمـا قـال: "لا تـدخـل أبـدا في النهي مرتين"، ولقد احتلـت عنـدهم فكرة الأضداد مكانة كبيرة خاصة عند أفلاطون الذي يرى أن الأضداد يولد كل منها الآخر[1].

ثانيا: مميزات المنهج الجدلي

– يتميز المنهج الجدلي عن المناهج الأخرى بقوانينه وشموليته، واستغراقه تطبيقات المناهج الأخرى، حتى يكاد المنهج التجريبي مرحلة أو خطوة من خطوات تطبيقه، على نحو ما هو واضح من خطواته.

– يتميز المنهج الجدلي بعلميته وموضـوعيته من جهة، وفلسـفته من جهة أخرى، والى جانب كونه منهجا يصـلح للأبحاث النظرية فانه علمي أيضـا، ولكنه مع عنايته بالاستدلالات وعدم إمكانية تجنب استخدامها وقع في تناقض لا يخرج عما وضعه لنفسه

[1] طفياني مختارية، المرجع السابق، ص 213.

من مقومات، ولهذا فانه منهج يصـــلح للبحث في مختلف العلوم التي تخرج خارج نطاق الاستدلال الصوري[1]

ثالثا: قوانين الجدل الأساسية

من أهم قوانين الجدل القوانين التالية:

أ- قانون تحول التبدلات الكمية الى تبدلات نوعية أي بيان كيفية تعرض الأشـــياء والظواهر والعمليات للتحولات والتبدلات العلمية بصـــورة تدريجية ومنهجية الى بلوغ معيار واحد.

ب- قانون وحدة وصـراع الأضـداد والتناقضـات الذي يقوم بعملية الكشـف عن مصادر وأسباب كل حركة وتطور وتغير داخلي.

ج- قانون نفي النفي الذي يقوم بعكس وتفسـير العلاقة والرابطة بين مختلف مراحل التطور والتبدل والارتقاء والنتيجة الناجمة عن ذلك[2]

رابعا: تطبيقات المنهج الجدلي في مجال العلوم القانونية والإدارية

يعتبر المنهج الجدلي من أكثر المناهج العلمية ملائمة للدراســات القانونية المتحركة والمتطورة، فهو القادر على كشف وتفسير العلاقات والروابط الداخلية للظواهر الاجتماعية،

[1] عقيلة عفيري، المرجع السابق، ص 49

[2] طفياني مخطارية، المرجع السابق، 213.

والاقتصـــادية والســـياســـية والقانونية، وكذا توضـــيح طبيعة القوى الدافعة والمحركة لهذه الظواهر والتنبؤ بنتائجها وحلولها[1].

ولقد اسـتخدم هذا المنهج في مجال العلوم الاجتماعية بصـفة عامة والعلوم القانونية بصـفة خاصـــة، ويرجع له الفضـــل الكبير في اكتشـــاف وتفســـير نظريات وقوانين علمية والتنبؤ بها، حيث كان له تأثير جلي في دراسة فلسفة القانون، أصل وغاية القانون، ظاهرة الأمة، وظاهرة الجريمة.

كما لعب المنهج الجدلي دورا كبيرا في تفســـير ظاهرة الثورة وعلاقتها بالقانون ومبدأ الشرعية القانونية، وتفسير ظاهرة التغيير الاجتماعي وأثره على النظام القانوني في الدولة والمجتمع.

ولقد اســـتخدم المنهج في مجال العلوم الإدارية، مما أدى الى وضـــع مبدأ المركزية الديمقراطية نتيجة للصـــراع القائم بين النظامين المركزي والســـلطة الرئاســـية واللامركزية والديمقراطية الإدارية، هذا ما أدى الى ظهور القوانين الاشـــتراكية كقانون الإصـــلاح الزراعي[2].

[1] طفياني مخطارية، المرجع السابق، ص 215.

[2] المرجع نفسه، ص 216.

الخاتمة:

يُعد موضـــوع مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية والإدارية من المحاور الأســاســية التي تجمع بين البعد النظري والجانب التطبيقي، نظراً لدوره المحوري في توجيه الباحث وتمكينه من دراسـة الظواهر القانونية والإدارية وفق أسـس علمية دقيقة. وقد أظهرت هذه الدراسـة أن المنهجية العلمية لا تقتصـر على الجانب المفاهيمي المتعلق بتحديد المناهج وخصـائصـها، بل تمتد إلى كيفية توظيفها عملياً في معالجة الإشـكالات البحثية وتحليل الوقائع القانونية والإدارية.

ومن خلال دراسـة مختلف المناهج العلمية المتداولة في هذا المجال، تبيّن أن البحث القانوني يعتمد بدرجة كبيرة على المنهج الاستدلالي باعتباره الأكثر ملاءمة لطبيعة القواعد القانونية، إلى جانب المنهج الوصـفي، ومنهج تحليل المحتوى، والمنهج الاستقرائي، فضـلاً عن المنهجين التاريخي والمقارن اللذين يسـهمان في فهم تطور الظواهر القانونية ومقارنتها بمختلف النظم والتجارب.

وقد أسفرت الدراسة عن جملة من النتائج، أهمها:

1- تتميز الظـاهرة القـانونيـة بطبيعـة مركبـة ومتشـــــابكـة مع الأبعـاد الاجتمـاعيـة والاقتصـادية والسـياسـية، الأمر الذي يجعلها قابلة للدراسـة من خلال عدة مناهج علمية دون الاقتصار على منهج واحد.

2- توجد اختلافات فقهية ومنهجية بين الباحثين بشأن تصنيف بعض المناهج وأدوات البحث العلمي، حيث يرى بعضـهم أن تحليل المحتوى يمثل أداة بحث، بينما يعتبره آخرون منهجاً مســـتقلاً أو جزءاً من المنهج الوصـــفي، وينطبق الأمر ذاته على أسلوب المسح الاجتماعي.

3- لم يتم تناول المنهج التجريبي ضمن هذه الدراسة لارتباطه أساساً بالعلوم الطبيعية والتطبيقية، رغم إمكانية الاستفادة منه في بعض الدراسات الجنائية المتخصصة، غير أن تطبيقه في البحوث القانونية يبقى محدوداً وصعباً من الناحية العملية.

4- كما لم يتم التوسع في المنهج الجدلي (الديالكتيكي) نظراً لندرة توظيفه في الدراسات القانونية، باستثناء بعض البحوث المرتبطة بفلسفة القانون ونظرية الدولة.

5- يُعد المنهج المقارن من أكثر المناهج شمولاً، إذ لا يمكن تطبيقه بصورة مستقلة تماماً، بل يستند غالباً إلى مراحل سابقة من الوصف والتحليل والاستدلال والنقد والتفسير التاريخي قبل إجراء عملية المقارنة بين النظم أو الظواهر محل الدراسة.

وفي ضوء ما سبق، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات تتمثل فيما يلي:

1- ضرورة تجنب حصر البحوث القانونية في منهج علمي واحد، وإتاحة المجال أمام الطالب لاكتساب تكوين منهجي متنوع خلال مرحلة التكوين القاعدي، بما يسمح له باختيار المنهج الأنسب لطبيعة موضوعه البحثي.

2- تنظيم الأنشطة العلمية بصورة دورية، مثل الأيام الدراسية والندوات والملتقيات العلمية، بهدف تعميق الوعي بأهمية المنهجية العلمية وتطوير مهارات البحث القانوني.

3- استحداث مخابر وفرق بحث متخصصة في منهجية البحث العلمي القانوني داخل كليات الحقوق، بما يسهم في تطوير الدراسات المنهجية والارتقاء بجودة الإنتاج العلمي.

4- تعزيز التكوين المنهجي للطلبة والباحثين من خلال برامج تدريبية وورشات تطبيقية تُركز على كيفية توظيف المناهج العلمية في معالجة القضايا القانونية والإدارية المعاصرة.

وفي الختام، تبقى المنهجية العلمية حجر الأســـاس في نجاح أي بحث أكاديمي، إذ تمثل الإطار الذي يضـــمن للباحث الموضـــوعية والدقة والقدرة على الوصـــول إلى نتائج علمية موثوقة تسهم في تطوير المعرفة القانونية والإدارية وخدمة المجتمع.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

أ- القرآن الكريم

1- الآية 48، من سورة المائدة.

ثانيا: المراجع

أ- الكتب والمؤلفات

1. بلخير سديد، منهجية البحث العلمي وأصالتها عند المسلمين، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
2. حورية لبشري وعلى مراح، الشامل في منهجية البحث العلمي، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
3. رحيم العزاوي، منهج البحث العلمي، دار دجلة، عمان، الأردن، 2007.
4. رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي أساسياته وممارساته العلمية، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، 2000.
5. رجاء وحيد دويدي، البحث العلمي وأساسياته النظرية وممارسته العملية، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، 2000.
6. طفياني مخطارية وقاصدي فايزة، المنهجية في العلوم القانونية والإدارية، مجموعة ثري فريندز للنشر والتوزيع، القاهرة، سنة 2022.
7. عبد الجليل طوهير وبلال عثمان، مناهج البحث العلمي وطرق الاختيار، مجلة رؤى في الآداب والعلوم الإنسانية.
8. عبد المجيد لخذاري، منهجية البحث العلمي القانوني، منشورات دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة 2020.

قائمة المصادر والمراجع

9. عقيلة عفيري، منهجية البحث العلمي، مطبوعة لطلبة السنة أولى ماستر، تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية، السنة الجامعية 2022-2023.

10. عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2009.

11. عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985.

12. عنقر خالد، محاضرات في مادة منهجية العلوم القانونية والإدارية، كلية الحقوق، جامعة تيسمسيلت، السنة الجامعية 2021-2022.

13. فطيمة الزهرة حوتية، تطبيق المنهج التاريخي في العلوم القانونية والإدارية، مجلة آفاق العلمية، المجلد 12، العدد4، سنة 2020.

14. قاصدي فايزة، دروس ومحاضرات في فلسفة القانون والمناهج العلمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون طبعة

15. مجدوب لامية، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الأولى جذع مشترك في مقياس المنهجية، السنة الجامعية 2020-2021.

16. منال حمادي، مناهج وأساليب البحث العلمي وطرق اعداد البحوث، أمجد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014.

17. ناجي عبد النور، منهجية البحث السياسي، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

18. هوشات فوزية، مطبوعة بيداغوجية، محاضرات في مقياس منهجية البحث العلمي، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، كلية الحقوق، السنة الجامعية، 2023-2024.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
مقدمة	01
المحور الأول: مفهوم مناهج البحث العلمي	03
أولا: تعريف مناهج البحث العلمي	03
ثانيا: تصنيفات مناهج البحث العلمي	07
ثالثا: مفهوم علم المناهج	08
رابعا: أهمية مناهج البحث العلمي	09
المحور الثاني: المنهج الوصفي	10
أولا: تعريف المنهج الوصفي	10
ثانيا: أسس البحوث الوصفية	11
ثالثا: مراحل وخطوات المنهج الوصف	12
رابعا: أساليب المنهج الوصفي	14
المحور الثالث: المنهج التحليلي	21
أولا: تعريف المنهج التحليلي	21
ثانيا: آليات التحليل وشخصية المحلل	22
ثالثا: مراحل المنهج التحليلي	22
رابعا: خطوات المنهج التحليلي	23

فهرس المحتويات

خامسا: أنواع المنهج التحليلي	24
سادسا: تطبيق المنهج التحليلي في العلوم القانونية والإدارية	25
المحور الرابع: المنهج المقارن	27
أولا: تعريفه	27
ثانيا: خطوات المنهج المقارن	28
ثالثا: تطبيقه في العلوم القانونية والإدارية	29
المحور الخامس: المنهج التاريخي	30
أولا: تعريف المنهج التاريخي	30
ثانيا: أهمية المنهج التاريخي	31
ثالثا: مراحل المنهج التاريخي	32
رابعا: تطبيق المنهج التاريخي في ميدان العلوم القانونية والإدارية	37
المحور السادس: المنهج الاستدلالي	38
أولا: تعريف المنهج الاستدلالي	38
ثانيا: مبادئ الاستدلال	39
ثالثا: أدوات الاستدلال	41
رابعا: تطبيق المنهج الاستدلالي في العلوم القانونية والإدارية	41
المحور السابع: المنهج التجريبي	42

فهرس المحتويات

أولا: التجربة	43
ثانيا: المتغيرات	44
ثالثا: تعريف المنهج التجريبي	45
رابعا: خصائص المنهج التجريبي	46
خامسا: خطوات المنهج التجريبي	47
سادسا: تطبيق المنهج التجريبي في العلوم القانونية	49
سابعا: تقدير قيمة تطبيق المنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية والإدارية	51
المحور الثامن: المنهج الجدلي	52
أولا: تعريف المنهج الجدلي	52
ثانيا: مميزات المنهج الجدلي	53
ثالثا: قوانين الجدل الأساسية	54
رابعا: تطبيقات المنهج الجدلي في مجال العلوم القانونية والإدارية	54
الخاتمة	56
قائمة المصادر والمراجع	
فهرس المحتويات	